ظاهرة الترادف بين الافتراض والاستعمال في الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري

د. أحمد بن جارالله الزهراني

ahmad.g.salahi@hotmail.com

جامعة أم القرى /السعودية

تاريخ الإرسال :2019-11-29 تاريخ القبول: 2019-12-24تاريخ النشر: 2019-12-31

ملخص: للدراسات اللغوية جانبان هما: واقع لغوي موصوف وإجراء تفسيري واصف فإن طابق الواقع تحققت الغاية من العملية التخاطبية. وإن وُصف الواقع بما ليس فيه أو الغي من الواقع ما هو فيه عُطل الغاية وأدى إلى انحرافها، وهذا ما قام به نفاة ظاهرة الترادف.

ولذلك قصد البحث تقديم دراسة تحليلية للفروق اللغوية عند أبي هلال العسكري لكشف الفروق المنهجية بين مفهوم ما اختلفت ألفاظه واتحد معناه سواء بين المنكرين أو المثبتين لمفهوم الترادف، وما اعتمده كل فريق من نظام معرفي في تفسير وجود هذه الظاهرة.

وبينت الدراسة أن أصحاب الفروق اعتمدوا في تبرير الفروق بين الألفاظ المتقاربة المعاني ونفي الترادف على حجج عقلية تنأى عن الواقع الاستعمالي والتاريخي للمجتمع.

كما حددت الدراسة الأسس التي اعتمدت في الفروق، وأثبتت عدم كفايتها الوصفية والتفسيرية للوقائع التي تناولتها مع عرض لنماذج ظهر فيها التكلف والتعسف لالتماس فروق دلالية داحضةً الفكرة وفقاً للواقع اللغوي في مرحلة الجمع داخل حدود المكان والزمان لأصول التنظير اللغوي: السماع والقياس.

الكلمات المفتاحية: الاستعمال ، الترادف، الدرس اللغوي، الافتراض، الفروق.

Abstract:

The conversational process is communicative link between the means and ends, so deviation of means is followed by disruption of the intended ends. The deviation of these means represents out of the status and stripped of its philosophical and procedural context and replacement of its cognitive system with an extra-normal system. Therefore, this research intended to represent an analytical study of the linguistic differences by Abi Hilal al-`Askary, to reveal the methodological differences between the concept of what its words are differed and what its its meaning is united, whether between deniers or supporters of synonymy and cognitive system which each team adopted it to interpret the existence of this phenomenon.

This study clarified that the authors of differences books to justify the differences between the convergent words in the meanings on mental arguments, which are isolated from the linguistic use by the society. Furthermore, this study determined the basics that are adopted in these differences, and proved inadequate to describe the acts. As well, there are unnatural and oppressive models to confirm existence of decisive semantic differences according to linguistic reality in the collection stage of it, ana within temporal and spatial limits of the

origins of linguistic theory. Keywords: Usage; Synonyms; Linguistic Study; Assumption; Differences.

مقدمة:

اللغة ظاهرة اجتماعية جمعت بين الواقعية الحسية، والمثالية المعنوية المعتمدة على المعطى الواقعي[(1)]، فهي تشكل وجودا أساسيا بين عناصر مجال التخاطب، وذات علاقة تفسيرية عن الوجود الذهني. ومدى ارتباطه بالوجود في الأعيان من جهة الغموض والوضوح، فهي تتمظهر من خلال المعاني الذهنية، بهذا يكون التفسير للوجود اللغوي: وجوداً في الأعيان ثم وجوداً في الأذهان، ثم الوجود اللفظي " فالدورة يجب أن تبدأ عن طريق الفكرة والربط الذهني أي طريق المحتوى العقلي الذي تستدعيه الكلمة والذي يرتبط بالشيء[(2)]، واستدعى ذلك أن تقابل الصورة بلفظ تتحول إلى علاقة دالة لها وظيفتها التفاهمية الناشئة من علاقة اللفظ بالمعنى من جهة الاتفاق والاختلاف، وكيفية وقوع الأسماء على المسميات واختلاف اللفظ واتفاق المعنى مُشكِلة طابعاً لمنهج لغوي يعطي قيمة المفردة من علاقتها بغيرها مُكونة منظومة لغوية تحدد رؤية أهلها للوجود وطرائق تفكيرهم وتنوعاتها فالصلة قوية بين مفردات اللغه وعقلية أصحابها وعاداتهم[3] واستجابة لذلك تنوعت ألفاظ اللغة إلى دال واحد لمدلول واحد ودال واحد لأكثر من مدلول ودوال لمدلول واحد، فما كان من علماء اللغة إزاء هذا التنوع للعلاقة بين الدال والمدلول إلا تصنيفها في ظواهر، وبان أن ألفاظ اللغة من جهة دلالاتها ثلاثة أنواع:

1- التباين وذلك أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد.
2- المشترك اللفظي وذلك أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.
3- المترادف وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد[(4)].

وسنتناول ظاهرة ما اختلفت دواله واتفقت مدلولاته (المترادف) ومدى واقعية الفروق اللغوية من عدمها ونظرة أصحابها لها.

مفهوم الترادف:

حُددت ظواهر اللغة بعد الإحساس بوجودها وأدركت الحدود المميزة لكل ظاهرة و وضعت مفاهيم لتشكيل حدود فاصلة بين كل ظاهرة وأخرى و من تلك الظواهر الترادف وهو:

الألفاظ المفردة الدالة على شي واحد باعتبار واحد، وأن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر"[(5)] فهي متحدة المعنى مختلفة المبنى.

فـ" المترادفات هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق"[(6)] ،وفق ما يحققه السياق ويتيحه الاستعمال في علاقة اللفظ بالمعنى وهو ما تجعله الدراسات الاجتماعية مجال تركيزها ومدى ما تتحمله اللغة من طوابع الحياة التي يحياها المتكلمون. وأثر هذه الحياة في وسم اللغة بسمات خاصة من جهة المفردات والأساليب وانطلاقها في تحديد الدلالات اللغوية على مبدأين:

1- التجربة عند المتكلمين في المحيط الاجتماعي المعين، ويلاحظ في هذا المجال أن في سلوك المتكلمين مراكز اهتمام معينة بألفاظ معينة تستنبط من مجموعة العلاقات بالحياة المعيشة.
2- مركز الاهتمام يرتبط بالاختيار الذي يتوخاه المتكلمون، ولذلك تختلف من مجموعة إلى أخرى فكل حاجة اجتماعية مهما كانت ضيقة يقابلها رد فعل في الرصيد اللغوي بما يعمل على تجلي بعض الألفاظ وتخيرها للتعبير بها عن دلالات خاصة بتلك الحاجة.[7]

فتجربة الظاهرة ومركز الاهتمام يحددان العلاقة بين الدال والمدلول وبين الألفاظ ومجال الاستعمال أي ما يتصل بالسياق المادي والمحيط الثقافي ويكشف عن صلة اللفظ بمعناه ما يتحد من خلال استخدامه في موقف له ارتباط بالمحيط الثقافي والاجتماعي، فموقف منتج اللفظ يحقق قصده، وتأثير المتلقي يحقق مقبولية اللفظ[8]. وهذا ما ظهر في إشكالية ما اختلف لفظه واتفق معناه. ولأجل هذا نؤكد وجود ظاهرة (الترادف) وهي مما جرت به عادة العرب في مخاطباتها، و" هو الذي أدى إلينا أشعارهم (السياق الاجتماعي) بألفاظ مختلفة على معان مختلفة وكان أحدهم إذا أفرد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يأت إلا به، ولا عدل عنه إلى غيره إذا الغرض فيهما واحد وكل واحد منهما لصاحبه مرادف[9].

فالألفاظ موجهة بحسب الأغراض والمقاصد ومنسبكة في سياق لغوي مرتبط بموقف اجتماعي؛ لأن لكل مقام مقالاً على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام، ويتفاوت الكلام بتفاوت المقامات، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام[10] وغايتها الفهم والإفهام " يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء فهم الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع"[11].

فما دامت اللغة مرتبطة بثقافة المجتمع ومواقفه فمعاني الألفاظ محصل بربط مكوناته وتقاطعها مع المفهوم الدلالي في محور سياقي أفقي ومحور سياقي رأسي دلالي، فحدث أن تعددت الألفاظ لمعنى واحد في سياق دون سياق، وهذا ما أطلق عليها الترادف الناقص وهناك تعدد لفظي لمعنى واحد يتطابق مع اختلاف السياقات وهذا يطلق عليه الترادف التام. ويتحقق ذلك بقبوله اجتماعياً بحيث لا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بين الألفاظ المتطابقة[12].

إذن تحديد علاقة الألفاظ بالمعاني مرتبط بجانبين هما:

1- السياق اللغوي.
2- السياق الاجتماعي.

لأن الكلمة ليست مجرد أصوات تنطلق في فراغ إنما هي رموز ذات أبعاد متعددة صالحة للدخول في أكثر من سياق وقد أدرك علماء اللغة قديماً وحديثاً الوظيفة الهامة للسياق ودلالاتها على المعاني الحقيقية[13] في نسيج متوائم بين المقال والمقام وصولاً إلى المعنى المراد من الخطاب، وقد يتطلب فهم المعنى إيراد ألفاظ متعددة أطلق عليها الترادف.

موقف اللغويين من الترادف:

المتتبع لظاهرة الترادف في البحث اللغوي ومرحلة تدوين اللغة يجد أن" الأقدمين من أهل اللغة لم يؤثر عنهم ما يفهم منه إنكار الترادف أو الشك في وقوعه، بل نجد من بينهم من يشير إشارة واضحة إلى هذه الظاهرة وكأنها أمر طبيعي في اللغة"[14] وعُدت " العربية من أغنى لغات العالم بالمترادفات"[15].

ونظراً لاختلاف وجهات النظر وتعدد التيارات الثقافية اختلف اللغويون في إثبات هذه الظاهرة، وإنكار وجودها:

أ- المثبتون: نظروا إلى الواقع اللغوي فوصفوا ظواهره وصنفوها وفق مقتضى السياق اللغوي والمقام الاجتماعي ومن أولئك:
سيبويه، والأصمعي، وكراع النمل، والرماني، والرازي، وابن خالوية والفيروزأبادي، وغيرهم ، وحجتهم في وجودها بأن جميع أهل اللغة إذا أرادوا أن يفسروا اللفظ جاءوا بمرادفاته وعبروا عن الشيء بغير عبارته وصولاً للفهم والإفهام.[16]
ب- المنكرون: اعتمدوا في إنكارهم على أساس افتراضي وحجج عقلية، وعولوا على أصل الوضع، وتجاهلوا حقيقة التطور في الاستعمال، وأخذوا بما تركته النظرة العقلية والمنطقية، والقول بأن طبيعة اللغة توزع الألفاظ على الاستعمالات المختلفة، وظهور التباين في دلالاتها على وجه العموم[17] ومن أولئك:
تعلب، وأبو علي الفارسي، وابن فارس، وأبوهلال العسكري، وسيركز البحث على موقف أبي هلال.

موقف أبي هلال من الترادف:

رأى بعض اللغويين أنه جرى على ألسنة الناس عدد قليل من المفردات المتقاربة المعاني باعتبارها متماثلة متشابهة، ولها المعنى نفسه فاعتبره خلطاً وعده من فساد اللغة ورتب على ذلك إعادة ترتيب العلاقة بين تلك الألفاظ ومعانيها الحقيقية، وبرز في هذا المجال أبو هلال العسكري في القرن الرابع منكراً ظاهرة الترادف مستنداً إلى حجج عقلية تفترض انتقاء اتفاق اللفظين في الدلالة على معنى واحد يقول: "الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فيعرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أشير منه في الثانية والثالثة إلى خلاف ما أشير إليه في الأولى كان ذلك صواباً، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه"[18]

فحجته إذن عقلية غير لغوية، لرؤيته أن الترادف غير حادث لوجود فروق دلالية بين الكلمات، ويرى أن التطابق الدلالي التام بين الكلمات التي يظن أنها من المترادفات غير موجود[19] باعتبار أن التفكير الدقيق يؤدى بتعبير دقيق، والإحكام في العبارة يؤدي تفكيراً محكماً، وهذا هو تفكير المدرسة الاشتقاقية التي ترى فروقاً لغوية بين الألفاظ والجامع بينها المعنى العام.

ولذلك ينكرون وجود الترادف التام ويؤكدون وجود المعاني الفارقة بين الألفاظ التي تبدو كأنها مترادفة[20] ، لأن منكري الترادف يرجعون أسبابه إلى:

1- وجود اختلافات دقيقة في المعنى.
2- اختلاف المصادر التي أُخذت منها الكلمة[21].

ولم يتبادر إلى أذهانهم تحول المحيطات الاجتماعية في دائرة الاستشهاد إلى محيط واحد، وفي مرحلة الجمع لم تجد المعارض، فعليه تصبح الظاهرة مكوناً أساسياً في اللغة، وللتصدي لهذا المكون وضع أبو هلال كتاب الفروق اللغوية سعياً منه للإبانة عن الفروق الدقيقة بين المترادفات وتلمس المعاني الفارقة لتحري الدقة وتوخي الإحكام في البيان، وكانت غايته: التفريق بين الألفاظ المتقاربة المعنى ودرج بها الاستعمال بمعنى واحد[22] ، واختلطت دلالاتها حتى تنوسيت الفروق بينها، وأصبح الناس يستعملونها

بمعنى واحد معتمداً على الحجج العقلية، ومجارياً للعلوم والفنون الأخرى، قال: "ثم إني ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الأدب إلا وقد صُنُف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه، إلا الكلام في الفروق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو: العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والإرادة والمشيئة، والغضب والسُخط، والخطأ والغلط، والكمال والتمام، والحسن والجمال"[23]

منطلق هذه الرؤية أن ألفاظ اللغة مرتكزات محايدة قائمة على التقابل بين اللفظ ومعناه المخصص له، أي أن الألفاظ المفردة موضوعة للمعاني المفردة فقام على هذه الرؤية فكرة منع الترادف تبناها اتجاه يرى أن وقوعه يؤدي إلى انحراف اللغة عن أداء وظيفتها من البيان والوضوح ولإعادة ترتيب العلاقة بين الدال والمدلول، وضمان التباين بينهما وفق استدلال نظري على قضية كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة. والقول في الدلالة على الفروق بينها لوجود أسباب مانعة.

أسباب رفض أبي هلال لظاهرة الترادف:

في مجال الألفاظ وصلتها بالمعاني عُني أصحاب الفروق بالعمليات العقلية التي تدور حول ربط المعاني التي تدل عليها الألفاظ، فهم لا يعنون بالمعنى ذاته بقدر عنايتهم بقواعد الارتباط الصوري بين المعنى وغيره من المعاني التي تكون الألفاظ صورها المنطوقة[24] وقد علل أبو هلال انكاره للترادف بقوله: "إن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني"[25] فهو يرى أن ما يعد ترادفاً "إنما جاز فيها لما بينهما من الفرق في المعنى"[26] ويعلل لوجهة نظره بالنظير "كما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة"[27] ويحيل وجود ظاهرة الترادف إلى سوء فهم، قال" فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثيرٌ من النحويين واللغويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق فظنوا ما ظنوه من ذلك، وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم".[28]

بهذا يتضح أن رؤية أصحاب الفروق معتمدة على افتراض لو وقع الترادف لعُري من الفائدة لكفاية أحدهما فيكون الثاني من باب العبث[29] كون التعبير عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة عبث يجل الواضع الحكيم عنه.[30] وقد أوقع أصحاب الفروق قولهم بأن الترادف عبث إلى إنكار وروده في القرآن " أما وقوعه في لغة القرآن فغير وارد على الإطلاق؛ لأنه كلام فصلت عباراته وأحكمت ألفاظه، ووضع كل حرف فيه بإتقان، والقول به قول خطير مهما قيل فيه من دعوى التأكيد أو التنويع، وموضوع الخطورة فيه أنه يفتح باباً للجرأة على النص القرآني "فيقرؤونه بالمعنى" ويترخصون في ألفاظه فيحلون اللفظ محل مرادفه".[31]

وشبهتهم إمكان قراءة القرآن بالمرادف نقص لإعجازه، وفيه إلغاء دور العقل ومقدراته، وتهميش المتن والتركيز على الهامش، ومخالفة صريحة لما استقر من العلم. ولم يعارضه إلا متهم بالجهل. يقول الشافعي عن الحجة في أن القرآن بلسان العرب: "فالحجة في كتاب الله، قال الله " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه"[32] .

وكون القرآن نزل بلسان العرب فلابد من الوقوف على أساليب العرب للوصول إلى فهم المراد "لأنه لا يعلم إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها"[33] فالمتلقي يدرك معاني ما جاء على لسانه

ومن أساليب العرب أنها " تسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة"[34] وهذا ما أسس لإنكاره أصحاب الفروق.

أسس الفروق عند أبي هلال:

1- اعتبار ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما كالفرق بين (العلم والمعرفة) وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد.
2- اعتبار ما يعرف من جهة صفات المعنيين كالفرق بين (الحلم والإمهال).
3- من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان نحو (المزاح والاستهزاء).
4- من جهة اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال نحو : (عفوت عنه، وغفرت له).
5- من جهة اعتبار النقيض كالفرق بين (الحفظ والرعاية).
6- من جهة الاشتقاق كالفرق بين (السياسة والتدبير).
7- اعتبار ما توجبه صيغة اللفظ كالفرق بين (الاستفهام والسؤال).
8- اعتبار حقيقة اللفظين في أصل اللغة.

نقد أبي هلال:

حَكّمَ أبو هلال منطق العقل الموجب أن يكون لكل دال مدلول ورأى أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني وواضع اللغة في نظره حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، وقرر أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني في لغة واحدة يقتضي كل واحد منهما خلاف ما يقتضيه الآخر[35].

فخالف إجماع القوم على القول بالترادف يقول : "لعل قائلاً يقول: إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد ردّ على جميع أهل اللغة"[36]. وقد لخص أحمد أبو زيد اشكالية أصحاب الفروق في:

1- أن الترادف يتنافى مع حكمة الواضع في هذه اللغة؛ لأن واضع اللغة حكيم لا يجوز عليه أن يضع لفظين أو أكثر لمعنى واحد ولأن الترادف تكثير للغة بلا فائدة.
2- أن التسمية لابد لها من سبب يحمل العربي على تخصيص الاسم بمسماه.
3- ثبوت الفروق من الألفاظ التي يظن بها الترادف في الاستعمال الوضعي الأول[37].

يتضح أن منطلقات إنكار أبي هلال للترادف الحجج العقلية مهملاً أساسين مهمين في اللغة هما:

1- السياق اللغوي:

به تحدد الطريقة التي تستعمل بها الكلمة، ويكشف عن معناها من خلال وضعها في سياقات مختلفة[38] وبواسطته يُكشف عن توارد ألفاظ مختلفة على معنى واحد، والممعن في وضع اللغة التكويني يجد أنه يفرض وجود ظاهرة الترادف، لاحتمال اختلاف الواضعين بحيث يوضع لفظ لشيء فيضع آخر خلافه فيشتهر الوضعان ويختفي الواضعان[39].

ويؤيد ذلك :

أ- أن إحساس الناطقين باللغة يتعامل مع هذه الظاهرة معاملة المترادف فتراهم يفسرون اللفظة منها بالأخرى[40] كما روي عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : "قلت لأعرابي ما الحنبطئ؟ قال: المتكأكيء. قلت : ما المتكأكئ؟ قال: المتآزف. قال: قلت: ما المتآزف؟ قال: أنت أحمق"[41] فلو كان لكل لفظ معنى غير الآخر لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك أنا نقول في (لاريب فيه)

لا شك فيه فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ فلما عُبر بهذا عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد[42].

ب- اللغات الخاصة واللغة المشتركة:

قد يختلف اللفظان لاختلاف المعنيين في اللغات الخاصة، ويختلف اللفظان ويتفق المعنيان في اللغة المشتركة نتيجة التأثر بالأحداث والظواهر الاجتماعية، وقبول الظواهر مرتبط بالصورة التي يرتضيها المجتمع للغة.

ج- اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام واحد:

ذكر ابن جني أنه إذا اجتمع لشخص واحد أكثر من لغة " فينبغي أن يتأمل حال كلامه فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ثم استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال عهده وكثر استعماله لها فلحقت بلغته الأولى"[43]، ويبرر لكثرة الألفاظ على المعنى الواحد بقوله:" وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا"[44]

2-السياق التاريخي:

لم يؤثر عن الاقدمين من أهل اللغة في القرن الثاني والثالث الهجريين ما يشير إلى إنكار الترادف أو الشك في وقوعه، إذ نجدهم يذكرون في مصنفاتهم عدة ألفاظ للمعنى الواحد. كما أن الرواة واللغويين جمعوا مفردات اللغة ودونوها أكدوا هذه الظاهرة ميدانياً بما رووه وسجلوه عن العرب، ولعل الناظر في كتب الموضوعات الأولى أو تلك الرسائل اللغوية التي أسفرت عنها حركة جمع اللغة يجدها تحفل بالأسماء المختلفة للشيء الواحد مما لا يدع مجالاً للشك في وقوع هذه الظاهرة[45] وجرت بها عادة العرب في مخاطباتها إلا أن أبا هلال العسكري في القرن الرابع اشتهر بإنكار الترادف معتمداً على الحجج الآتية:

أ- النظر الى ألفاظ اللغة تبعاً لمعانيها الطبيعيه منطلقا من افتراض توقيفيه اللغة .

ب- الاعتبارات بين الألفاظ تبعا لأسباب الوضع وعلل اطلاق الألفاظ على المسميات بنظرة تاريخية تعد أساساً للقول بالتباين ، وهذه حجة ضعيفة لغموض وصعوبة الكشف عنها والتقيد بها تعسف لأنها تتنافى مع طبيعة اللغة وتبتعد عن الاستعمال.

ج- وقوع الترادف خلاف ما يوجبه العقل والقياس وأنه يتنافى مع حكمة الوضع إذ أنه لا يجوز أن تكون هناك لفظتان لمعنى واحد؛ لأنه تكثير للغة بما لا يفيد.[46]

نقض أسس أبي هلال:

اعتبارات أبي هلال التي أسس بها لمعرفة الفروق بين المترادفات هي معايير خارجة عن دائرة الاستعمال، وموطن الاستشهاد، وكون المستعمل يركز في

استعماله للألفاظ على جانبين أساسين هما: الاتحاد في المفهوم أو الاتحاد في الذات ، ومن هذين الأساسين نحدد موطن الترادف فإذا وضع لفظان لمسمى واحد فهما مترادفان أخذاً من الترادف الذي هو ركوب احد خلف آخر فكان المعنى مركبا ، واللفظان يركبان عليه فيكونان مترادفين كالإنسان والبشر الموضوعين للحيوان الناطق وكالحبس والمنع المعبرين في المفهوم ومن جعل مثل الناطق والفصيح والسيف والصارم من المترادفين لاتحادهما في الذات فقد اخطأ ، لأن الترادف هو الاتحاد في المفهوم دون الذات . واعلم أن الاتحاد في الذات لا يلزم الاتحاد في المفهوم [47] .

وللخروج من الخلط في دلالة الألفاظ وعلاقتها بالمدلول نحدد وقوع الترادف في مجالين هما : الذات والمفهوم ، وهذا ما لم نجده مراعى في اعتبارات أبي هلال.

فالاعتبار الأول": (ما يستعمل عليه اللفظان) كالفرق بين العلم والمعرفة ذلك أن العلم يتعدى الى مفعولين والمعرفة تتعدي الى مفعول واحد .

بني هذا الاعتبار على ما اختلف تركيبه ومجال استعماله ، و (علم) المتعدية الى مفعولين ليس بينها وبين (عرف) علاقة من جهة التركيب فهي من " باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر [48] ، تفسير ذلك" أنك إذا قلت علمت زيداً منطلقا بينت ما استقر عندك من حال زيد وهو الانطلاق وكان يقيناً لاشكا [49] "وعرف من" باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول" [50] وتختلف عن علم التي ترادف (عرف) ، لأن مجال الأولى يقين ومجال المرادف لعرف حسي فهي متجهة إلى "معنى لا يحتاج فيه إلى مفعولين مثل علمت إذا أردت معرفة ذات الاسم ، ولم تكن عارفا به من قبل كقولك : علمت زيدا أي عرفته ، ولم أكن أعرفه من قبل وليس بمنزلة قولك : علمت زيدا قائما إذا أخبرت عن معرفتك بقيامه ، وكنت عارفا من قبل" [51] ، فهي مرتبطة بالإدراك المباشر مثال ذلك "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا" النحل آية 78.

نجد أبا هلال رتب على هذا الاعتبار (ما اختلف تركيبه) تقاربا بين مختلفين من جهة يحددها السياق قال : " والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين في الموضع الذي يكون فيه جملة غير مبهمة ألا ترى أن قولك : علمت أن لزيد ولداً وقولك : عرفت أن لزيد ولداً لا يجريان مجرى واحدا" [52] . قد فات أبا هلال أن الاستعمال مختلف والفروق واضحة ويستدل لاعتباره هذا فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة ، وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم ، والشاهد قول أهل اللغة أن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا يكون بمعنى المعرفة كقوله تعالى : (لا تعلمونهم الله يعلمهم) [53] سورة التوبة 101، هنا نقض رأيه في المفارقة بين(العلم والمعرفة) لجمعه بين (علم اليقينية) و(علم العرفانية) : اليقينية تفارق العرفانية ، والعرفانية ترادفها وبان أنه تكلف التقارب بين مجالين مختلفين وبناء على هذا سقط أساس (ما اختلف استعماله) الذي بنى عليه الفروق.

الاعتبار الثاني : من جهة صفات المعنيين كالفرق بين (الحلم) و(الإمهال) [54] دلل أبو هلال على الفرق بين اللفظين السابقين ليثبت الفروق مع أن اللفظين متفاوتان فقال :" إن كل حلم إمهال وليس كل إمهال حلما [55] وتكلف التقارب ولم يراع تقييد المعنى بالسياق وهما لفظان لا يحتاجان الى تفريق لأنهما ليسا موضع خلاف ، والفرق بينهما واضح لأن" الحلم الأناة والعقل وهو نقيض السفه "[56] والإمهال هو المهل

السكينة والوقار تقول مهلا يا فلان أي رفقا وسكونا لا تعجل.. وقال الله عز وجل: (فمهل الكافرين أمهلهم) سورة الطارق آية 17. فجاء باللغتين أي انظرهم .[57]

وفي الاعتبار الثالث (من جهة ما يؤول إليه المعنيان) نحو (المزاح) (الاستهزاء)[58] هذا الاعتبار يحدده الموقف والمقام ، شرح الفرق بما يقتضيه المقام قال : إن المزاح لا يقتضي تحقير من يمازحه ، ولا الاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به واعتقاد تحقيره[59] ، وهذا الاعتبار لا يسلم لأبي هلال ، لأنه اعتمد على القصد وهذا مجال نفسي يسند تفسيره إلى المجال التخاطبي وهذا ما لجأت إليه التداولية في الاستلزام التخاطبي الذي " ينطلق من فكرة مفادها أن معظم عبارات اللغة تحمل بالإضافة إلى معناها الحرفي المباشر ، معنى آخر مضمراً تتحدد، دلالته داخل السياق الذي يرد فيه"[60] ، وهذا الاعتبار لا يعد معتمداً في تحديد الترادف الناقص.

في الاعتبار الرابع: (من جهة اعتبار الحروف التي تتعدى بها الأفعال: كالفرق بين (العفو والغفران) تقول عفوت عنه يقتضي ذلك محو الذنب ، وتقول غفرت له فيقتضي أنك سترت له ذنبه ، ولم تفضحه به يقول: الغفران يقتضي إسقاط العقاب وإيجاب الثواب ، ولهذا لا يستعمل في العبد فيقال :عفا زيد عن عمرو إلا أن العفو والغفران لما تقاربا تداخلا واستعملا في صفات الله فيقال :عفا الله عنه وغفر له بمعنى واحد[62] ،ركز في هذا الاعتبار على اختلاف ما يُعدى به الفعل وقصر إسناد (غفر) إلى الله وهذا الفرض منقوض في مجال الاستعمال اللغوي لورود ذلك في القرآن : (ولمن صبر وغفر) الشورى43.[61]

(وان تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم) التغابن 12.

(واذا ما غضبوا هم يغفرون) الشورى 37 .

(قل للذين أمنوا يغفروا للذين لا يرجون ايام الله) الجاثية 14 .

وإشارة أبي هلال إلى أن (عفا الله عنه) و (غفر الله له) بمعنى واحد دليل على أن ثمة سياقات يترادف فيها هذان اللفظان[63] .

الاعتبار الخامس : (من جهة اعتبار النقض) كالفرق بين الحفظ والرعاية وذلك نقيض (الحفظ) " الإضاعة" ونقيض (الرعاية) " الإهمال "[64] .

برر لعدم الترادف بعدم الجمع بين النقيضين فهو عمم القول بالترادف

بينهما من جانب واحد في بعض السياقات نحو " حفظ المال حفظاً رعاه[65] : واستدلالاته لا تخلو من تعسف .

الاعتبار السادس: (من جهة اعتبار الاشتقاق) كالفرق بين السياسة والتدبير[66] إن السياسة في التدبير المستمر ولا يقال للتدبير الواحد سياسة فكل سياسية تدبير ، وليس كل تدبير سياسة والسياسة في الدقيق من أمور المُسَوَّس[67] .

نظر إلى ما تلتقيان فيه الكلمتان من سياقات ، ولم ينظر إلى المعنى الخاص لكلٍ : التدبير والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه والسياسة فعل السائس[68] "

" والتدبير في الأمر : أن ينظر إلى ما يؤول إليه عاقبته .. أن يتدبر الرجل أمره ويُدَبَّرَه أي ينظر في عواقبه.

ولكي يبرر أبو هلال للفرق وإثبات رأيه يخرج اللفظ من حقله إلى حقل غيره ويحاكم التقارب والفروق خارج إطار السياق التخاطبي وهو قابل للاستبدال في سياقات معينة.

المتتبع آراء أصحاب الفروق يجد تناقضا وتكلفا في طرحهم ، ومرد إنكارهم لظاهرة من ظواهر اللغة يعود إلى تعارض بين نظامين معرفيين هما النظام البياني وهو نظام اللغة الذي يعد الترادف من ظواهر اللغة التي لها سلطة مرجعية لا يجوز اختراق حدودها ، ومنكرو الترادف اعتمدوا على النظام البرهاني[69] ، واقحموه على العربية فكان منهم مثابة " إحداث لغة في لغة مقررة بين أهلها"[70] وسعوا إلى إعادة البناء اللغوي تحت تأثير موجّه منطلقين من الإمكان الذهني لا من المعطى اللغوي وبالتالي يتم التحول إلى صنع اللغة وقوالبها ، وتحديد مساراتها اللفظية والسعي إلى وضع خطوط فاصلة ونهائية بين ما تعدد لفظه واتحد معناه وإلغاء دور السماع فتتحول الألفاظ اللغوية من ألفاظ الواقع إلى المجرد ، ويكون الحكم بالصواب والخطأ بحسب الافتراضات لا بحسب الواقع.

فالقول بالفروق وإنكار الترادف مصادره لما كان ماثلا في أذهان العرب وهو قضية لغوية ، وجانب من جوانب اللغة ، ومن مسلمات الاستعمال اللغوي ، وهو ناتج تفسير المشاهدات والمعطيات وربط بين التمثل الذهني للمستعمل بحجة أن ذلك مخالف لحكمة الواضع وأنه عيّ ، وما علموا أن العي في ورود الألفاظ المتقاربة (المترادفة) كلها في حين الإخبار كما تقول رأيت الأسد وأسامة وأبا الحارث ونحن إنما نأتي بلفظ فلا عيّ فيه .

فإن قال المحتج وما الفائدة في الإطالة ؟ قلت : فائدتها أمر جهلته وذلك أن كلامهم مبني على النظم فمهما أرادوا الإتيان بلفظ ولم يكن ثم إلا ذلك اللفظ فهو لا يتأتى في كل عروض ، ولا في كل قافيه فيعدل إلى غيره حتى يحصل له مقصوده ولذلك فَضُلت هذه اللغة غيرها[71] .

الجانب التطبيقي في فروق ابي هلال :

لجأ أبو هلال في إثبات رأيه في نفي الترادف إلى ما جرى على ألسنة الناس من استعمال غير قليل من المفردات المتقاربة المعاني باعتبارها متشابهة ولها المعنى نفسه "[72] وسعيا منه لتجنب الخلط اللغوي وما يترتب عليه من فساد اللغة عمم الحكم بإنكار ظاهرة الترادف مما أوقعه في الخلط والتعسف والتكلف في التماس الفروق بين ألفاظ لا يحتاج في مثلها إلى تفريق ، ويظهر ذلك في النماذج الآتية:

السنة والعام :

لم يقتصر على فرق واحد بل عدد فروقا مختلفة وأحيانا يذكر الفرق وينفيه يقول في الفرق بين اللفظين :"أن العام جمع أيام والسنة جمع شهور"[73] ، وينقض هذا الفرق بقوله فإن العام هو السنة والسنة هي العام[74] .

الكل والجمع :

قال الكل هو الإحاطة بالأجزاء والجمع الإحاطة بالأبعاض وينقض هذا الفرق

بقوله: الكل الإحاطة بالأبعاض ويرجح أن الكل يقتضي الإحاطة بالأبعاض والجمع يقتضي الأجزاء [75] ، ويؤكد أن الكل هو الجمع والجمع هو الكل [76] .

الفقر والإعدام :

تلمس فرقا بين اللفظين وما طرحه من فرق لا يخلو من تكلف فلم يستطع التفرقة ولجأ إلى بيان المعاني السياقية للفظ (الإعدام) ورأى أن الإعدام أبلغ من الفقر وقد شرع يتحدث عن أصله ونظيره [77] ونقض الفرق باستناده على "وقال بعضهم الإعدام فقر بعد غنى " [78] .

العلم والظن :

الفروق واضحة بين اللفظين فهما مختلفان وذلك يوجب اختلاف معنييهما فمجال العلم اليقين ومجال الظن الرجحان فالفرق بينهما تحصيل حاصل وكان في طرحه تكلف (أن الظان يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققه والعلم يحقق المعلوم) [79] .

أورد مقارنة بين معنى (العلم والظن) [80] ولم يدلل على تقارب معنييهما فهما من باب الترادف لا من حيث اختلاف استعمال اللفظين أو توارد معنييهما .

أتى وجاء :

لجأ أبو هلال في تفريقه بين اللفظين إلى تفريق غير لغوي بقوله؛ جاء فلان كلام تام لا يحتاج إلى صلة ، وقولك: أتى فلان يقتضي مجيئه بشيء ولهذا يقال جاء فلان نفسه ، ولا يقال أتي فلان نفسه" [81] ، يظهر التكلف في التماسه للفرق بين اللفظين وما توصل إليه ليس بثبت مما أدى به إلى الإقرار باستعمال أحد اللفظين في موضع الآخر [82] والواقع اللغوي الاستعمالي يثبت ترادفهما قال الله:

(فلما أتاها نودي يا موسى) طه 11 .

(فلما جاءها نودي أن بورك من في النار) النمل 8 .

اختلف اللفظان واتفق المعنيان وما سعى إليه ابو هلال في التفرقة بينهما كان غير لغوي ولم يراع السياق اللغوي لورودهما.

الترادف والواقع اللغوي الاستعمالي:

تعرضت اللغة العربية لمحاولات تجديدية مشكلة نقطة انطلاق وتحول تاريخي في مسيرة البحث اللغوي من تلك المحاولات البحث في الفروق بين ما اختلف لفظه واتفق معناه معتمدة على منهج برهاني متذرعه بالحجج العقلية للكشف عن صلة اللفظ بالمعنى وكأنهم يعيدون قضية القوانين العقلية على اعتبار أن المعنى عقلي واللفظ مادي مجرد تصور عن المجرد متجاهلين أن "المعنى اللغوي كما هو معروف موضوع يتعلق بكل شيء في حياة الإنسان: ثقافته وخبراته وقيمه ومثله وعاداته وتقاليده ومهنته" [83] وكذلك فاللغة تعبير عن معنى في نفس المتكلم والسامع .

إذن لابد أن يكون المعنى مرتبطا باللغة[84] ، ولإثبات ظواهرها المختلفة لابد من استعراض الواقع اللغوي الاستعمالي وهذا ما جرت عليه عادة جُمّاع اللغة عندما حددوا دائرة الاستشهاد الزمانية والمكانية ووضعوا أصولهم التكوينية (ادلة الاستشهاد).

وأهم ما يثبت وقوع الترادف وروده في آيات كثيرة بين تام وناقص وهو أسلوب تنوعي لفظي نختار شواهد له على النحو الآتي :

عهد / ميثاق

(الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق) الرعد 20 .

(عهد ، ميثاق) لفظان مترادفان (ولا ينقضون بالميثاق) ولا يخالفون العهد الذي عاهدوا الله عليه إلى خلافه فيعملون بغير ما أمرهم به ويخالفون إلى ما نهى عنه[85] ، فعهد وميثاق يدلان على معنى واحد .

مس/ أصاب

(لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم)الانفال: 67 .

قال ابن جريج : (لمسكم) لنالكم وأصابكم [86] .

(ثم إذا مسكم الضر فإليه تجئرون) النحل 53 .

إذا أصابكم في أبدانكم سقم ومرض [87]

(وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير) الشورى (30)

اختلف اللفظان (مس / أصاب) واتفق المعنيان .

(إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله) آل عمران :140 .

أي إن كنتم قد أصابتكم جراح .. فقد أصاب أعداءكم قريب من ذلك[88]

(الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح) آل عمران : 172

(قال أبشرتموني على أن مسني الكبر) الحجر 54

(أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر) البقرة 266

(مسنى الكبر / أصابه الكبر)

(وأيوب اذ نادى ربه أني مسني الضر) الانبياء 83

يذكر تعالى عن أيوب عليه السلام ، ما كان أصابه من البلاء[89] ، وكان الضر الذي أصابه والبلاء الذي نزل به امتحاناً من الله له واختباراً [90] .

القبور / الأجداث

(وإن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور) الحج 7

أي يعيدهم بعد ما صاروا في قبورهم[91] .

(يوم يخرجون من الأجداث سراعا) المعارج: 43

أي من القبور سراعا[92] والأجداث هي القبور، واحدها جدث [93]

(ونفخ في الصور فإذ هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون) يس 51 .

يعني من أجداثهم وهي قبورهم

الحوت / النون :

(ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم) القلم 48.

(وذا النون إذ ذهب مغاضباً) الأنبياء: 87

ذا هو يونس عليه السلام، وصاحب هو يونس ، والنون هو الحوت .

الروح – الوحي – الكتاب :

(ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده) النحل: 2

تأويل الكلام ينزل الله ملائكته بما يحيا به الحق ويضمحل به الباطل من أمره

(على من يشاء من عباده) يعني على من يشاء من رسله .. كل كلم تكلم به ربنا فهو روح منه عن قتادة "ينزل الملائكة بالروح من أمره " قال بالوحي والرحمة[94] وذكر البغوي (ينزل الملائكه بالروح) بالوحي[95] .

(وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا) الشورى: 52

تأويله : كذلك أوحينا إليك يا محمد هذا القرآن روحا من أمرنا [96]قال ابن عباس نبوة ، وقال السدي ومقاتل ، وحيا ، وقال الكلبي : كتابا[97] .

ألفاظ الأوقات :

(وسبحوه بكرة وأصيلا) الأحزاب :42

يقول صلوا له غدوة : صلاة الصبح ، وعشيا : صلاة العصر

(إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والإشراق) ص18

إنا سخرنا الجبال يسبحن مع داود بالعشى وذلك من وقت العصر إلى الليل والاشراق ، وذلك بالغدوة وقت الضحى [98] .

(ولقد صبحهم بكره عذاب مستقر ") القمر 38 .

بكره : أتاه بكرة في الصباح الباكر أول النهار [99] .

بعث/أرسل

(ولقد بعثنا في كل أمة رسولا) النحل 36

(وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي اليه) الأنبياء 25

ألفي – وجد:

يقول الزركشي في فصل التشابه باعتبار الأفراد : إبدال كلمة بأخرى في سورة البقرة

(بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا) البقرة 170

في لقمان :(بل نتبع ما وجدنا عليها آباءنا) لقمان 21

انفجر / انبجس :

(فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) البقرة 60

(فانبجست منه اثنتا عشرة عينا) الاعراف 160 [100]

اختلف اللفظان واتفق المعنيان (فانبجست فانصبت، وافنجرت من الحجر) [101]

ولد / غلام :

(قالت ربي أنى يكون لي ولد) آل عمران 47

(قالت أنى يكون لي غلام) مريم 20 .

الترادف حقيقة لغوية :

الواقع اللغوي في مرحلة الجمع شغل تفكير جامعي اللغة ووجّه آلياته حيث نظروا إلى الظواهر المختلفة وفق نظام بياني يتعامل معها بمقتضى معطياتها وكينونيتها فهي تنقل إلينا حياة أهلها الحسية البسيطة فكل كلمة ترجع إلى أصل حسي وفيها مادة لغوية مليئة بالمترادفات جعلت اللغة المعجمية تتوفر على فائض ضخم من الألفاظ بالنسبة للمعنى [102] . لتفي بالعلاقات المتبادلة بين الأشياء واللغة من جهة وبين اللغة والفكر من جهة ثانية ومواكبة لما يطرأ من تغيرات تفرضها الأحداث المؤثرة على إدراك المستعملين وما ينتجه تصورهم من مفاهيم ، وفق مجالين للغة في تحركها بين ثابت ومتحول على النحو الآتي :

1- النظام الصوتي والنظام النحوي مستقران ويُدان باستقرارهما إلى استقرار ذهنية المتكلم . [103]

2- المفردات لا تستقر على حال لأنها تتبع الظروف فكل متكلم يُكّون مفرداته من أول حياته إلى آخرها بمداومته الاستعارة ممن يحيطون به فالإنسان يزيد من مفرداته ولكنه ينقص فيها أيضا ويغير الكلمات في حركة دائمة من الدخول والخروج ، ولكن الكلمات الجديدة لا تطرد القديمة دائما فالذهن يروَّض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات ويوزعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة.(104)

واستنادا إلى الواقع الاستعمالي للغة على اختلاف مستوياته لا مجال لإنكار ظاهرة استقرت عند مستعملي اللغة وهي الأصل وما تلمسه أصحاب الفروق اللغوية ناتج اعتمادهم على العملية الاشتقاقية لأن (العالم اللغوي لا يهتم بالاشتقاق إلا ليجمع أكبر عدد ممكن من العمليات المعنوية المتشابهة بقصد أن يستخرج منها القوانين العامة التي بمقتضاها يتطور معنى الكلمات)(105) لأنهم أوهموا بوجود نوع من المنطق الداخلي الذي يحكم التغيرات المعنوية للكلمات ، فيظهر أن نظرهم لم يمتد إلى أبعد من تلك التجريدات التي لا تنحصر في الاستعمالات المجازية أو في كمية الأشياء الجديدة بأسماء قديمة ، ولم يصلوا إلى الحقائق المشخصة التي تمثلها الكلمات(106) ، وبنوا حكمهم على فرضية تقتضي (بعدم امكانية تطابق كلمتين تطابقا كاملا في الدلالة)(107)

الخاتمة

يتمحور مجال الدلالة في ثلاثة جوانب وجود مادي ، وجود ذهني ووجود لفظي وحدوث الألفاظ مرتبط بتصور الأشياء في الأذهان واقتضى الاستعمال اللغوي أن يقابل اللفظ معناه أو يدل اللفظ على معان متعددة أو تتعدد الألفاظ والمعنى واحد وقد لاقت ظاهرة تعدد اللفظ والمعنى واحد انكارا عند أصحاب الفروق اللغوية وعلى رأسهم أبو هلال العسكري ، ومتجاهلين ما جرت به عادة العرب في كلامهم وما يكشفه السياق ولم يراعوا أن التماس الفروق يعني تجاهل مرحلة من مراحل البحث اللغوي وتشكيل نقطة بداية لمرحلة بحثية مخالفة تعد منعطفا تاريخيا في الدرس اللغوي وتصورا مختلفا للمفاهيم ولذلك توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- التعارض في المقصود حول مفهوم الظاهرة بين المثبتين والمعارضين .
- تجاهل المعارض (أصحاب الفروق) جانب التجربة ومركز الاهتمام المحددين العلاقة بين الدال و المدلول .
- اعتماد أبي هلال العسكري في فروقه على الحجج العقلية المنافية للواقع الاستعمالي .
- افتقرت نظرة أصحاب الفروق إلى التوفيق بين النظرية والتطبيق .
- أثبتت الدراسة عدم كفاية الأسس التي دارت حولها الفروق في مجال التفسير كما سعت إلى تحليلها ونقضها .

المصادر والمراجع

1- اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص – د/ سعيد حسن بحيري مجلة علامات جـ38 المجلد 10، 1420/2000.
2- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول – الشوكاني – دار الكتب العلمية.
3- أسرار الترادف في القرآن الكريم – د. علي اليمني ورويز – دار بن حنظل 1985.
4- الاستلزام التخاطبي والدلالة في كتاب كليلة ودمنة – رسالة ماجستير – سميحة ربوح – 2014 – 2015.
5- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، عائشة بنت الشاطيء.
6- البيان والتبيين – الجاحظ – دار الفكر للجميع 1968.

7- البرهان في علوم القرآن – الزركسي ت/ محمد أبو الفضل ابراهيم – دار المعرفة.
8- التحرير والتنوير – ابن عاشور – الدار التونسية.
9- الترادف في اللغة حاكم مالك لعيبي.
10- التراث والحداثة دراسات ومناقشات – د. محمد عابد الجابري – المركز الثقافي العربي.
11- تفسير الطبري – الطبري . مؤسسة الرسالة.
12- تفسير بن كثير – اسماعيل بن عمر بن كثير – دار ابن حزم.
13- تفسير البغوي – البغوي –دار طيبة.
14- تكوين العقل العربي – د/ محمد عابد الجابري – مركز دراسات الوحدة العربية.
15- التلخيص في علوم البلاغة – القزويني ت/ عبدالرحمن البرقوقي – دار الفكر العربي.
16- الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي) – مؤسسة الرسالة .
17- الخصائص، ابن جني ت/ محمد علي النجار – دار الكتاب العربي .
18- دور الكلمة في اللغة. ستيفن أولمان ت/ د. كمال بشر- ط12 – دار غريب – القاهرة.
19- دراسات في فقة اللغة – د. صبحي الصالح – دار العلم للملايين.
20- الرسالة – الشافعي ت / أحمد شاكر.
21- شرح الغرة في المنطق – الرازي ت/ د. ألبير نصري نادر – دار المشرق.
22- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت/ أحمد حسن مهدلي – دار الكتب
23- ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي في كتابي الفروق اللغوية، وقوة اللغة – دراسة لسانية تداولية – الشريف بوشارب .
24- علم الدلالة – أحمد مختار عمر – عالم الكتب.
25- العلاقة بين اللغة والفكر د. أحمد عبدالرحمن حماد – دار المعرفة.
26- الفارابي والحضارة الإنسانية – وقائع مهرجان الفارابي – المنعقد في بغداد 1975/10/29 – مطابع دار الحرية.
27- الفروق اللغوية – أبي هلال العسكري ت/ محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية.
28- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ت/ محمد ابراهيم سليم – دار العلم والثقافة.
29- فصول في فقه العربية – د/ رمضان عبدالتواب ط1417/4 – مكتبة الخانجي.
30- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد بن المبارك – دار الفكر.
31- القاموس المحيط – الفيروز أبادي – مؤسسة الرسالة.
32- الكتاب – لسيبويه ت/ عبدالسلام محمد هارون – دار الكتب العلمية – بيروت.
33- الكلمة دراسة لغوية معجمية د. حلمي خليل – دار المعرفة الجامعية 1998.
34- اللسانيات الاجتماعية د/ هادي نهر – دار الأمل .
35- لسان العرب – ابن منظور – دار صادر.
36- مدخل إلى علم الدلالة، فرانك بالمرد ترجمة خالد محمود جمعة– مكتبة دار العروبة.
37- مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن – أحمد أبو زيد – دار الأمان.
38- الامتاع والمؤانسه -لابي حيان التوحيدي ، دار الكتب العلمية –بيروت، صححه وشرح غريبه/خليل المنصور.
39- المزهر في علوم اللغة وأنواعها – السيوطي – دار الفكر.

1- ينظر فقه اللغة وخصائص العربية ص310.

2- دور الكلمة في اللغة ص71.

3- ينظر فقه اللغة وخصائص العربية ص306

4- ينظر علم الدلالة أحمد مختار عمر، ص145.

(5) المزهر 402/1 - 403 .

(6) دور الكلمة في اللغة – أوكان ص119.

(7) انظر اللسانيات الاجتماعية ص 150-160 .

8- انظر اتجاهات لغوية معاصرة ص169 - 177 .

9-ينظر التلخيص ص 32.

10- ينظر التلخيص في علوم البلاغة ص34

11- البيان والتبيين 63/1 .

12- ينظر علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ص220.

13- دراسة لغوية معجمية ص155-157.

14-مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن ص37.

15- فقه اللغة العربية وخصائصها ص173- 174.

16-ينظر علم الدلالة، أحمد ص216 -217- 157.

17- ينظر الترادف في اللغة حاكم مالك ص305 – 306.

18-الفروق اللغوية ص33.

19-الكلمة دراسة لغوية معجمية 131-132

20- ينظر الفروق اللغوية ت/ محمد ابراهيم سليم ص6.

21- ينظر تكوين العقل العربي ص88.

22- الفروق اللغوية /محمد باسل عيون السود ص29

23- السابق ص29

24-ينظر الفارابي والحضارة الانسانيه ص199

25- الفروق اللغوية ص33

26-السابق ص35 .

27-السابق ص35.

28-السابق ص12

29-ينظر ارشاد الفحول ص29

30-ينظر أسرار الترادف في القرآن ص12.

31-ينظر السابق ص12

32-الرساله للشافعي ص44

33-السابق ص 45.

34-السابق ص53.

35-ينظر الفروق اللغوية ت/ محمد باسل عيون السود ص33.

36-السابق ص36

37-مقدمة الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن ص40.

38-ينظر علم الدلالة محمد مختار عمر ص68.

39- ينظر المزهر 1/ 405- 406.

40-فصول في فقه العربية ص315.

41-المزهر 413/1 .

42-فصول في فقه العربية.

43-الخصائص 372/1.

44-الخصائص 372/1.

45- ينظر الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي ص196.

46- ينظر السابق ص204.

47-شرح الغرة في المنطق للرازي ، ص35

48-الكتاب 39/1

49-السابق 40/1

50- شرح السرافي 283/1

51-الكتاب 282/1

52-الفروق اللغوية ص94

53-السابق ص 94

54-السابق ص 37

55- السابق ص 284

56-لسان العرب 304/3

57-السابق 211/13

58-ينظر الفروق اللغوية ص38

59-ينظر السابق ص284

60-الاستلزام التخاطبي والدلالة في كتاب كليلة ودمنه ص9

61-ينظر الفروق اللغوية ص 38

62-ينظر الفروق اللغوية ص264

63-ينظر ظاهرة الترادف والاشتراك الفظي في كتبا الفروق وفقه اللغة ص 89

64-ينظر الفروق اللغوية ص38

65-ينظر السابق 243

66-ينظر الفروق ص48

67-ينظر الفروق ص4 8

68-لسان العرب 429/6 - 430

69- ينظر التراث والحداثة ص149

70-الامتاع والمؤانسه ص90

71-ينظر شرح السيرافي 369/1-370

72-الفروق اللغوية ت / العيون السودص 20

73-الفروق اللغوية ، ص 302

74-السابق ص 302

75-ينظر السابق ص 160-161

76-ينظر السابق ص 302

77-ينظ الفروق اللغوية ص201

78-السابق ص 201

79-السابق 201

80-السابق ص114

81-الفروق اللغوية ص 345

82-ينظر السابق ص 345

83-العلاقة بين اللغة والفكر ص 58

84-السابق ص 58

85-تفسير الطبري 419/4

86-تفسير البغوي 377/3

87-تفسير الطبري 527/4

88-تفسير ابن كثير 127/2

89-تفسير ابن كثير 359/5

90-تفسير الطبري 398/5

91-تفسير ابن كثير 398/5

92-ينظر السابق 230/6

93-تفسير القرطبي 374/7

94-تفسير ابن كثير 556/4

95-تفسير البغوي 8/5

96-تفسير الطبري 505/6

97-تفسير البغوي 201/7

98-تفسير الطبري 340/6

99-القاموس المحيط مادة (ب ك ر)

100-البرهان في علوم القرآن ج131/1

101-تفسير الطبري 512/3

102-ينظر التراث والحداثة ص 143-144

103-ينظر فندريس 246

104-السابق 246-247

105-السابق 246

106-ينظر فندريس ص 250

107-مدخل إلى علم الدلالة ، بالمر ص119-120